

صرخة الحرية تنطلق مجددا في يوم الاستبداد المشؤوم

اتبنت المواقع الالكترونية التي فشل الحكم في منعها من العمل، وجود نزعات رافضة بشدة ليس لبضع اشخاص العائلة الحاكمة بل لنمطها في الحكم والتعاطي مع شؤون البلاد. وحتى الجهات والمؤسسات الخارجية التي استمالها النظام الى جانبه بدأت تعيد النظر في مواقفها وحساباتها بعد ان ادركت خواء المشروع السياسي الذي طرحه الشيخ حمد في الاعوام الثلاثة الماضية. وكرس فشل المجالس التي تم تشكيلها في العامين الماضيين، القناعة بعدم جدوى الاساليب المتلوية.

واليوم تقف البلاد على بوابة عهد جديد ينذر بالمزيد من التوتر والاضطراب. ربما نجح الشيخ حمد في استمالة بعض الاشخاص لمشروعه، او اقناع آخرين بجديته في الاصلاح، لكن الواضح ان الغالبية الكبرى خصوصا من الجيل الجديد، الذي ما يزال في عنفوان شبابه، اصبح اكثر معارضة ليس لمشروع الشيخ حمد فحسب، بل لمفهوم الاستبداد العائلي الذي يمارسه آل خليفة. هذا الاستبداد لم يعد مقبولا لدى غالبية المواطنين، خصوصا مع انتشار الحركة الديمقراطية في المنطقة، وتداعي الانظمة القديمة التي قامت على اساس نظام التوارث الذي تحول الى استبداد مطلق كما هو الحال في البحرين. لقد تكرست مشاعر الغضب تجاه العائلة الخليفية بشكل يفوق ما كان عليه الحال قبل الانتفاضة الشعبية المباركة. وتكفي اطلالة سريعة على المواقع الالكترونية لتزداد الصورة وضوحا، بمدى كراهية الشعب لتلك العائلة التي يعتبرها ظالمة وجائرة، تمارس التعذيب وسلب الاموال والايزاز. الشيخ حمد، يراهن على عامل الزمن، معتقدا انه كفيل باضعاف حالة المعارضة، وعلى عامل التشويش معتقدا بانه سوف يؤدي الى عزل العناصر القوية التي تطرح المفاهيم المبدئية من جهة وتكشف اساليب التشويش والتضليل التي تمارسها العائلة الحاكمة من جهة اخرى.

ويعتمد النظام سياسة تفريق صف المعارضة للاستقرار بالاعتماد على الفاعلة فيها وعزلها تدريجيا. المعارضة تترك ذلك بوضوح، وتعمل هي الاخرى لافشال ذلك الاسلوب، بتكريس المطالبة باعادة الدستور الشرعي ورفض دستور الملك ومجالسه. وبعد اكثر من عام على هذه المجالس اتضح للمواطنين عدم جدواها وعدم قدرتها على تجاوز الخطوط التي رسمتها العائلة الخليفية لها. وفشلت في اجتذاب المواطنين، برغم تكريس الاعلام الرسمي لخدمتها وتلميع صورتها وتضخيم دائرها واطهارها بمظاهر ديمقراطية. حقيقة الامر ان هناك مشروعا تضليليا يهدف لتخدير الجماهير لبضع سنوات، يتم خلالها تغيير التركيبة السكانية بشكل جوهري. وهذا ما يسعى الشيخ حمد لتحقيقه عبر مشروع التجنيس السياسي الذي يتم تنفيذه على وجه السرعة وبسريرة شبة تامة. ويعتقد الشيخ حمد ان القوانين التي فرضها على البلاد كافية لشرعنة هذه الاجراءات، غير ان مفاهيم الابادة الثقافية والتغيير الديموغرافي اصبحت تنكسر في النفوس، وتحولت الى ثقافة تتعمق تدريجيا لتصنع جيلا متمردا ليس على مشروع الشيخ حمد بل على العائلة الخليفية التي اصبحت متهمه بتشجيع اساليب التعذيب في الحقبة السوداء التي كانت تستهدف الافراد، وممارسة سياسة الابادة الثقافية والعرقية التي تستهدف غالبية شعب البحرين.

ربما اكتشف النظام عمق الكراهية الشعبية لسياساته ورموزه الذين حكموا البلاد بالنار والحديد خلال الحقبة السوداء، من خلال الفعاليات التي قام بها المواطنون في ذكرى عيد الشهداء المجيد في شهر ديسمبر الماضي، وسوف يكتشف المزيد من هذه الحقائق عندما يظهر المواطنون الوجوم والحزن والاسى في ذكرى 14 فبراير السوداء التي يعتبرها الشعب ذكرى الاستبداد وعنوان نقض العهود ونكث الوعود. انها ذكرى مشؤومة لانها تعيد الى الذاكرة انطلاقة المشروع التخريبي واساليب التضليل قبيل الميثاق الذي اصبح في نظر الكثيرين لاغيا وغير ملزم. ان الحرب سجال، والايام دول، وعلى الباغي تدور الدوائر، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون.

بعد ثلاثة اعوام على ميثاق الشيخ حمد وعامين على دستوره، اصبحت آلية تعاطيه مع الملفات الساخنة اكثر وضوحا، بعد ان وصل الوضع المحلي الى حالة احتقان تتصاعد تدريجيا، باتجاه انفجار سياسي في المستقبل غير البعيد. الملاحظة الاولى على طريقة هذا التعاطي ان مشروعه اصبح يعترف بوجود المشاكل وملفاتها ولا يتجاهلها، على عكس سياسة رئيس الوزراء خلال الحقبة السوداء، اذ كان يغمض عينيه عما يجري ويعتقد ان التجاهل خير وسيلة لافشال المعارضة. هذا الاسلوب يمكن ملاحظته من مبادرة الحكم للاهتمام بآلية قضية تطرح، والتشويش على حقيقتها من جهة ثم السعي لحلها بالشكل الذي لا يؤثر على الاجندة السرية لنظام الحكم، وتجريب كافة الاساليب لاضعاف موقف الصامدين من عناصر المعارضة. ولنضرب على ذلك بعض الامثلة.

فمثلا كان رئيس الوزراء لا يصغي ابدا للمطالبة الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد، ويعتقد ان هذا التجاهل سوف يحل المشكلة. الشيخ حمد اكتشف ان هذا الاسلوب لا يجدي. وبدلا من التثبيت بقرار والده الذي اصدره في 1975 بتعليق العمل ببعض مواد الدستور، بادر لالغاء الدستور جملة وتفصيلا، وفرض مكانه دستورا جديدا، معتقدا انه قطع الطريق على من يطالب باعادة العمل بالدستور التعاقدى. ولما كثرت الحديث عن الديمقراطية اذعن الشيخ حمد لتلك المطالب، وشرع انموذجه الخاص لهذه الديمقراطية التي اختصرها في "ممارسة انتخابية" لمجالس لا تسمن ولا تغني من جوع، وبدلا من ان تكون هذه المجالس حامية للشعب، جعلها حامية للحكم الخيفي، فتصدت على لسان رؤسائها لمهاجمة المعارضين وفقا للامور الصادرة لهم من العائلة الخليفية. وعندما كثرت الحديث عن حرمان المواطنين من الجنسية سارع لوقف ذلك الحرمان، واعاد للبحرينيين جنسياتهم، ولكنه اعطى نفسه الحق في تجنيس عشرات الالاف من الاجانب، وبنى لهم مستوطنات خاصة، لكي يغير التركيبة السكانية للبلاد. ولتمرير هذه القضايا بدون معارضة حقيقية اصبح يمارس سياسة التمييز على نطاق واسع، سواء في التوظيف وتوزيع المناصب ام في طريقة التعاطي مع المواطنين. وعندما ارتفعت الاصوات مطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب مثل عادل لفييل وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة ووزير الداخلية، بادر الشيخ حمد لشراء سلامة افراد عائلته بمقترحات آخرها تعويض ضحايا التعذيب في مقابل تنازل الضحايا عن محاكمة الجالدين. فالشيخ حمد الذي اصدر القانون 56 الذي يحمي المعذبين، لا يريد ان يتنازل عن ذلك القانون، ويعتقد ان نهج المكرمات سوف يوقف المطالبة بالغاء ذلك القانون. وتتحرك العائلة الخليفية في هذه الايام لمنع رفع القضية الى الامم المتحدة في جنيف لكي لا تصدر قرارات جديدة تدين النظام. فاذا طرح مشروعا او قانونا ووجد له معارضة قوية، التف حول تلك المعارضة باجراء البعض بالمناصب او الوعود، وسعى لاضعاف المجموعات المعارضة بشتى الوسائل من بينها التهديد المبطن تارة وحل المؤسسات التي ينتمون لها تارة اخرى، والسعي لاضعافها من داخلها باستمالة بعض افرادها الى جانبه من ناحية ثالثة.

وهكذا تمخض مشروع الشيخ حمد السياسي عن وضع جديد تفرض العائلة الخليفية فيه ما نشاء من قوانين ومجالس وتحكم ابناء البحرين وفق نظام المكرمات، بدلا من حكم القانون. ويعتقد الشيخ حمد ان اسلوبه هذا الذي حقق من خلاله بعض الانجازات لصالح العائلة الخليفية سوف يؤدي الى القضاء على المعارضة الداخلية. ولكي يحقق ذلك اصبح يسعى لتقليص دائرة المعارضين بالتركيز على الرموز الصامدة ومحاصرتها اعلاميا واجتماعيا، او تسليط ابواقه الاعلامية ضدها، ولم يؤمن يوما باسلوب الحوار والتفاهم مع من يخالفه الرأي، مع مراعاة عدم اثاره الرأي العام بقوة ضده سواء في الداخل او الخارج. ولكن الشهور الاخيرة اوضحت ان هذه السياسة ربما اصبحت وصلت الى نهاية الطريق، وان جيلا جديدا من المعارضة بدأ ينشأ بقناعات جديدة يصل بعضها الى حد رفض الحكم التوارثي، والعمل بجد على مواجهته ثقافيا وسياسيا. وقد

تصحيح خطيئة 14 فبراير بوابة الإصلاح الحقيقي

لا مساومة على الدماء والأهات وعزل خليفة مطلب شعبي، وتصحيح خطيئة 14 فبراير بوابة الإصلاح الحقيقي

قبل أيام، احتشدت جماهير غفيرة من المواطنين في سترة الإباء تأبيناً لذكرى استشهاد البطل حسين الصافي، وقد كانت تلك مناسبة أخرى لتجديد الوفاء للدماء الطاهرة التي روت عفوان هذه الأمة، ولتنشيط الهمم والإرادات الوطنية للمحافظة على دربهم المضيء الذي يعزز ثقافة الصمود، وعدم الخضوع لشهادات الزور التي تريد أن تقتنعا، بكلّ الوسائل، أن الحكم الخليفي دشن مشروعاً إصلاحياً "حقيقياً"!

هذه الثقافة ينبغي أن تكون خطأ مناوئاً لثقافة: شكرًا "جلالة الملك (!)" التي نتجها عملياً لتكريس واقع التخريب المنظم، وتجميل صورة الحكم الخليفي المستبد، وإضفاء مسوح كاذبة عليه. هذه الثقافة تتعارض مع المقومات الأساسية التي تقوم عليها حقائق الأمور، وما آلت إليه الأحداث منذ الإعلان الرسمي عن النكت بالعهود في 14 فبراير 2002. وقد كان حربياً بالمتورطين في ثقافة التطويل والإلهاء المطلق بالملفات الجزئية، أن يدركوا أن هذه الثقافة ستكون في النهاية لصالح استمرار مشروع التخريب الذي ترعاه العائلة الخليفية، وأن السلطة لن تجد ما يجبرها على تغيير نهجها مادام هناك من يعيش اندخاها كاملاً واستغفلاً غير مشروع، ويمتحن خطاباً مزدوجاً سيؤدي حتماً إلى خدمة واقع الظلم والمؤسسات الرسمية التي منعتها السلطة لشرعته وتمديد بقائه المفبرك.

ولذلك، فإن إحياء ذكرى الشهداء الأبرار، والإصرار على الاحتفاء بهم وتمجيد ذكراهم العطرة، واعتبارهم رموزاً وطنية في النضال والتضحية، هو خطاب استنهاضي لا يصح التحول عنه أو المساومة عليه، لكونه تجسيدا عمليا لمفاهيم العزة والكرامة والوفاء، وهي مفاهيم دينية وأخلاقية أساسية، ولا تُجبر بالمناورات الوقتية أو العروض الظالمة، وسيكون التساهل مع هذه المفاهيم والاستخفاف بها؛ إيداناً بوقوع انكسارات مرعبة في جوهر ثقافتنا الدينية والوطنية، لا سمح الله. وهو ما ينبغي الالتفات إليه جيدا من قبل الجميع.

وفي الاتجاه ذاته، فإن الأزمة الخائفة التي لازلت تعصف بالبلاد وبالعائلة الخليفية تحديداً، تأخذ عنوانها الرئيس من ناحيتين :

الأولى: استمرار الشيخ خليفة بن سلمان على رأس الحكومة، وبالتالي تثبيت كل معادلات الإجرام والسرقة والترهيب التي انتهجها ورعاها منذ اعتلائه هذا المنصب قبل أكثر من 30 عاما وحتى اليوم

- الثانية: إخلال الشيخ حمد بتعهداته الواضحة لشعب البحرين، والتخلي النهائي عن مشروع المملكة الدستورية، وإرساء ديمقراطية مزيفة بديلا عنها، عمادها قانون المكرامات والولايات القبلية والسياسية، وركيزتها الدعائية مؤسسة برلمانية تزاول أعمالها بصيغة "مطورة" مجالس الشورى السابقة، ودون أن يكون هنالك أية ضمانات قانونية أو دستورية أو رمزية لتهدئة الأجواء والخاطر المشحونة بالجراح، والبدء بتأسيس علاقة متجانسة بين الحاكم والمحكوم، وفقا لقاعدة حسن الظن والثقة المتبادلة، واعتمادا على إرادة حقيقية باقامة مملكة دستورية، بكل معنى الكلمة، وليس مملكة قبلية يمارس فيها الحاكم ومجلس العائلة الاستبداد المطلق.

وعليه؛ فإذا كانت هناك نية صافية لدى الحكم للإصغاء إلى دعوات المعارضة القديمة، والدخول في برنامج حقيقي للإصلاح السياسي، فإن ذلك لا يبدأ إلا بعزل خليفة بن سلمان، بما يعنيه من عزل كامل للمرحلة السوداء التي صنعها بالحديد والنار. فرئيس الوزراء، ليس فرداً في عائلة آل خليفة، أو جهة منعزلة عن السياق التاريخي الحالك الذي عانى منه المواطنون خلال العقود الماضية، وإنما هو رمز لمرحلة مظلمة لا بد من إحداث القطيعة معها، واعتبارها المسنون المباشر عن كل الجرائم والانتهاكات التي حدثت وما زالت، وحينما يقدم الحاكم على هذه الخطوة، فإنه سيقدّم الضمانة الأساسية لصداقة نوابه في التصحيح ومحاربة الفساد، وسيهيئ الأرضية المناسبة لبذرة الإصلاح الشامل.

وبعد ذلك، فإن الخطوة المكتملة لهذه القطيعة، هي تصحيح الخطأ التاريخي الذي وقع فيه الحاكم، عندما أخلف بعهوده وأجرى تبعات الميثاق على نحو مخالف للالتزامات المعلنة، بما أدى إلى شطب دستور البلاد التعاقدية، وفرض آخر عبر بوابة المنحة، وهو ما استتبع بالتالي دخول البلاد في مرحلة أخرى من التزييف، والتلاعب بملفات الأمة العالقة وبمقدراتها المسروقة، وتأمين صكوك غفران مفتوحة للنظام ورموزه بفضل المؤسسات غير الدستورية والواجهات

المهجئة التي أتى بها دستور المستبد.

وبغير هذه الخطوات الأولية، لن يقوى النظام على الخروج من دائرة التهمة التي تلاحقه، مهما تواصلت سياسات التخدير والمرأعة والترهيب وشراء المواقف، وسيظل يعاني طويلاً من عقدة الشرعية وفقدان الثقة من جانب المواطنين. إن الشعب اليوم بانتظار اجابة الحكم الخليفي على هذه التساؤلات:

ما الذي سيفعله الحاكم برئيس الوزراء، وهو المتهم الأول بسرقة أموال الناس واستثمارها لبناء إمبراطوريته داخل البلاد وخارجها؟ وهل ستكون "المكرامات" "حلا" ديمقراطياً "لهذه الجريمة التي فاحت بعض روائعها المخزية؟ هل هذه هي "المملكة" الدستورية العريقة التي صوت لها الناس في الميثاق؟ -

متى سيتخلص مشروع الشيخ حمد من المرتزقة الأجانب، واعتماد مخطط الإبادة الثقافية من خلال مشروع التجنيس السياسي؟ وإلى متى سيستمر إهدار أموال البلاد من قبل طاقم رئيس الوزراء والمؤسسات الأجنبية التي تطبل لمشروع التخريب، مثل عمر الحسن واللورد جيلفورد؟ كيف يتحدث الحكم عن الشفافية والثقة المتبادلة، وهو لا يثق بأبناء الشعب ويفضّل الأجانب على المواطنين في كل شاردة وواردة؟

كيف يقتنع المواطنون بوجود مشروع للإصلاح، وأبطال الحقبة السوداء لازالوا كما هم، ويحظون يومياً بالتعزيز والترقيات وقوانين الحماية؟ وهل يملك الحكم الشجاعة الكافية لتفعيل مفهوم "المملكة الدستورية"، ابتداءً بإيقاف خليفة وإحالة إلى المحاكمة، وإلغاء المجالس الصورية، والتوبة من خطيئة 14 فبراير والإنصات إلى المعارضة المطالبة بإصلاح دستوري جذري والتداول السلمي للسلطة؟

- إما هي خطة الشيخ حمد للتعاطي مع رتيبي جرائم القتل والتعذيب؟ وماذا سيقول للأمم المتحدة التي تمنع حماية المعذبين وفقاً لاتفاقية مكافحة التعذيب؟ وهل يظن أن الشعب وقواه الحية سيقبلون ببيع جراحهم وأهاتهم ودماء شهدائهم ببضع دنانير؟

هذه الأسئلة تختزل إشكالية الواقع السياسي في البحرين، وتطرح في الوقت نفسه المخارج الممكنة لها، وليس على السلطة إلا أن تستأنف النظر في أفقها الحالي، وتستجلي الأبعاد الخطيرة التي تندفع إليها إن هي ركبت رأسها "وأصرّت على خياراتها الانتحارية. فهل ثمة عاقل يسمع ويعي؟

رائحة الفضائح تزكم الأنوف

الأزمة التي يعيشها مجلس الملك منذ فترة في ما يتعلق بالفساد المالي والإداري بهيئة التأمينات وصندوق التقاعد تظهر بجلاء مدى هشاشة هذا المجلس، هذا على فرض وجود النية الحقيقية لدى القائمين على المشروع لحلحلتها، كما لا يخفى على المعنيين بالشأن القانوني والسياسي عدم فعالية هذا المجلس بعد ان فشل في كشف الألاعيب الحكومية فضلا عن معالجتها. فمنذ البداية كان واضحا مدى الإعاقة التي فرضتها العائلة الخليفية على ما أسمته بالمجلس الوطني، والسيطرة المحكمة عليه من قبل السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى حزمة القوانين بمراسيم وتدخل السلطة التنفيذية بلانحة المجلس الداخلية وصياغتها على خلاف كل الأعراف والقوانين الدولية المتبعة في هذا المجال. وتأتي أزمة صندوق التقاعد بعد مرور ما يقارب العامين على مسرحية نقض العهود وبعد مقاطعة أربع جمعيات سياسية ذات ثقل جماهيري ونضالي لانتخابات مجلس الملك وبعد الإحساس المتنامي لدى عامة الناس بفشل مجلس يفقد للصلاحيات الدستورية والقانونية، والدعم الشعبي على تحريك أي الملفات الساخنة فضلا عن حلها. وبعد أن شعر بعض أعضاء مجلس الملك بقوة الجماهير التي أحييت ذكرى الشهداء وبدأت مشروع المقاومة المدنية للتأكيد على المطالب الأصلية للحركة الدستورية المتمثلة بعودة الدستور العفدي والمجلس الوطني المنتخب انتخاباً حراً نزيهاً بدون تدخل من السلطة التنفيذية. إن جماهيرنا الواعية أدركت بشكل كبير خواء مناورات العائلة الحاكمة ومجالسها الشكلية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنطلي عليها هذه الألاعيب التي باتت مكشوفة للمراقبين والمخلصين في الداخل، ومكشوفة للرأي العام الدولي عبر الأنشطة التي قامت بها لاجياء ذكرى الشهداء في الداخل والخارج. لقد أثبتت تلك الفعاليات أنه لا مجال للاستخفاف بعقول الجماهير وفرض هيمنة الرجل الواحد بأساليب مكررة كما تريد العائلة الخليفية. وأكدت كذلك فشل محاولات فرض مجالس الملك الكسيحة التي لن تستطيع أبداً محاكمة المتسبب في الجرائم الإنسانية والأخلاقية، فكيف يمكن للجاني ان يكون قاضيا في الوقت نفسه؟

1975

(64)

2002 14

17

1973
(116)

2002

1973

2002

1973

2002

2002

(17)

2002

1973

-:
1973

1973

(81)

1973

2002
104
2002

:

2002

-)

(

(81)73

(83)

) (66) 1973

(

1973

2002

2002

1973
(121)

1973

- 1

1973

1973

- 2

- 3

17

1973

- 1

13
20

1973

1973

- 2

" 17"
17

(33)

2002

1973

- 3

(43)

1973

- 4

17"

(36)

73

(64 58)

1973

وَعُودٌ كَاذِبَةٌ

حروفي كانت منفية
من أجل الإنسان
من أجل حقوق وقضية

1963

جاء ينادي
أعطيك حقا اني
وأصنع جل الحرية

25

1963

15

أسراكم هاكم
ما عاد لنا فيهم حاجة
صارت محمية سناكم
أنتم أبناي
كأسنان المشط سوية

فالأمم يسود
فلا تهويل
ولاترويع
ولا غارات همجية

صدقنا القائل
كما في السابق دوما
وعشنا أحلاما وردية
مر الشهر ومر العام
فجاء بدستور وهدية

عاد القائل
يقمع رأيا
يحرف قولاً
يصدر عفوا
ساوى جلادا بضحية

وأرضي صارت مسبية
ومالي؟
أه .. لا تسأل
فهو الآخر مهدور
مذ جاء مزاد الجنسية

أضحى وطني
ظلما يشكو
يصرخ من أجل هوية

أين كلام الدبس؟
أين وعود الأمس
بل أين هي الحرية

عفوا ..
يبدو أن الحرف يعود
والجسم يعود
لكن حقوقي
بقيت منفية

2004 /27/1